الإمارات ترفض الالتزام باتفاقية مناهضة التعذيب

الأربعاء 16 أغسطس 2017 10:08 م

كتب: - الجزيرة

نقل تقرير نشرته مؤسسة الكرامة مخاوف عدد من الناشطين في مجال حقوق الإنسان في الإمارات من تزايد حالات التعذيب، في ظل رفض السلطات الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب التي وقعت عليها قبل خمس سنوات.

وتستخدم السلطات الإماراتية -وفق التقرير- بشكل منتظم التعذيب أو تعريض المحتجزين لظروف غير إنسانية.

وأورد تقرير مؤسسة الكرامة حالة تعرض فيها معتقل بتهمة الانتماء لجماعة إرهابية لمعاملة قاسية تطلبت خضوعه لخمس عمليات جراحية لعلاجه من آثار الضرب والاعتداء الجنسي.

وأشار إلى أن كل المختفين قسريا أو الممنوعين من التواصل مع عائلاتهم أو المحتجزين في معتقلات سرية معرضون لصنوف مختلفة من التعذيب الذي يؤثر عليهم وعلى عائلاتهم، وأكد أن الحجز الانفرادي لمدة طويلة يعتبر نوعا من التعذيب وفقا لخبراء الأمم المتحدة.

وذكر التقرير أن السلطات الإماراتية ترفض الانتقادات الموجهة إليها بخصوص التعذيب، وواجهت الأصوات التي تتحدث عن هذا الموضوع بعدة إجراءات من بينها التهديد والاعتقال التعسفي والمحاكمات غير العادلة، وهي إجراءات تعرض لها عدد من النشطاء من بينهم أحمد منصور ود. ناصر بن غيث.

كما نقل حالة أسامة النجار الذي كان أحد ضحايا التعذيب في السجون الإماراتية بسبب حديثه عن التعذيب الذي تعرض له والده الذي تمت محاكمته رفقة 93 شخصا آخر بتهمة تشكيل تنظيم لقلب نظام الحكم، في محاكمة انتقدتها المنظمات الدولية واعتبرتها غير عادلة.

ضرب متكرر

واعتقل النجار من الشارع من طرف رجال أمن، وتعرض للضرب في مرات مختلفة قبل نقله إلى مكان مجهول تعرض فيه أيضا إلى الضرب، وعانى من احتجازه في ظل درجة حرارة عالية. وظل مسجونا رغم انقضاء مدة الحكم الصادر في حقه بالسجن ثلاثة أعوام.

ووفقا لتقرير الكرامة، فإن الإمارات لم تكتف برفض الاتهامات الموجهة إليها وملاحقة من يجرؤ على الحديث عنها، ولكنها رفضت أيضا الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب التي وافقت عليها عام 2012.

وتمنع تلك الاتفاقية الدول من استخدام التعذيب، وتفرض عليها تقديم تقارير دورية إلى لجنة مناهضة التعذيب التي أنشئت بموجب الاتفاقية. وتسمح التقارير الدورية للدول بتحديد مدى مطابقة القوانين المعتمدة لديها مع متطلبات اتفاقية مناهضة التعذيب، كما تسمح للجنة بتقديم ملاحظاتها وتحفظاتها للدولة المعنية.

وبموجب الإجراءات المعتمدة، يسمح للمنظمات المحلية والمؤسسات غير الحكومية الدولية بتقديم تقارير تنقل عادة وجهة نظر مغايرة للتقارير التي تقدمها الحكومات.

ولم تقدم الإمارات التقرير المنتظر منها منذ عام 2013 ما يمنع لجنة مناهضة التعذيب من ممارسة مهامها وتقييم أداء السلطات الإماراتية في مجال مكافحة التعذيب.

كما أن الإمارات رفضت منذ 2005 التجاوب مع ثمانية طلبات من خبراء أمميين بهدف الاطلاع على أوضاع حقوق الإنسان، من بينها طلب من المقرر الخاص لأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان